www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

Vol. 15, Issue 6, 2025, pp. 710 - 725

Government Financial Support Strategies for Small and Medium Women's Enterprises: A Comparative Study Between Algeria and Saudi Arabia

Sultan Abdullah Alabdullatif[1*], Mohammed Rafa[2]

[1] Assistant Professor, Department of Accounting, College of Business and Economics, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

[2] Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algiers 3, Algeria.

[*] Corresponding Author: Sultan Alabdullatif (saabdullatif@uqu.edu.sa)

استراتيجيات الدعم المالي الحكومي للمشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية

سلطان بن عبد الله العبد اللطيف[1*]، محمد رافع[2]

[1] أستاذ مساعد- قسم المحاسبة- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية.

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 3- الجزائر.

*الباحث المراسل: سلطان العبد اللطيف (saabdullatif@uqu.edu.sa)

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2025/8/27	2025/9/9	2025/9/28

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.6.6

Abstract:

Objectives: This study aims to shed light on governmental financial support strategies and their role in promoting women's entrepreneurship by means of a simulation-based comparison of the Algerian and Saudi experiences.

Methods: The study employed the comparative method in addition to the descriptive–analytical approach, enabling the researcher to describe and analyze the reality of government policies in both countries and to compare similarities and differences in terms of objectives, mechanisms, and outcomes.

Results: The study concluded that governmental financial support effectively contributes to fostering entrepreneurial spirit among women, which in turn positively reflects on achieving economic and social development. However, this role still requires further coordination and improvement in certain areas to ensure sustainable success, while taking into consideration the distinctive characteristics of this group.

Conclusions: The study concludes that economically empowering women through supporting small and medium-sized enterprises constitutes a strategic option within modern development policies. The Algerian experience has shown a focus on vulnerable social groups and rural areas, whereas Saudi Arabia has emphasized innovation and digitalization within the framework of implementing Vision 2030.

Keywords: *Government financial support; Women entrepreneurship; Entrepreneurship; Small and medium-sized entreprises (SMEs); Saudi Arabia; Algeria.*

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على استراتيجيات الدعم المالي الحكومي ودورها في تعزيز المقاولاتية النسوية، من خلال محاكاة التجربتين الجزائرية والسعودية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتمكين الباحث من وصف وتحليل واقع السياسات الحكومية في كلا البلدين، ومقارنة أوجه التشابه والاختلاف من حيث الأهداف، الآليات، والنتائج.

النتائج: خلصت الدراسة إلى أنّ الدعم المالي الحكومي يساهم بفعالية في تنمية روح ريادة الأعمال لدى المرأة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أنّ هذا الدور يظلّ بحاجة إلى مزيد من التنسيق والتحسين في بعض الجوانب لضمان نجاح مستدام، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميّزة لهذه الفئة.

الخلاصة: تستنتج الدراسة بأن تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يُعد خيارًا استراتيجيًا في السياسات التنموية الحديثة، وقد أظهرت التجربة الجزائرية تركيزًا على الفئات الاجتماعية الضعيفة والمناطق الريفية، بينما ركزت السعودية على الابتكار والرقمنة، ضمن إطار تطبيق رؤية 2030.

الكلمات المفتاحية: *دعم حكومي مالي؛ مقاولاتية نسوية؛ ريادة الأعمال؛ مشاريع صغيرة ومتوسطة؛ السعودية؛ الجزائر.*

الاستشهاد

Citation

العبد اللطيف، سلطان، رافع، محمد. (2025). استراتيجيات الدعم المالي الحكومي للمشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية . *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 15 (6)، 710- 725.

Alabdullatif, S. A., & Rafa, M. (2025). Government Financial Support Strategies for Small and Medium Women's Enterprises: A Comparative Study Between Algeria and Saudi Arabia. *Global Journal of Economics and Business*, 15(6), 710-725. https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.6.6 [In Arabic]

المقدمة:

تهدف دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية سواءً المتقدمة منها أو النامية على حد سواء إلى تبني سياسات اقتصادية قطاعية تسعى من ورائها إلى تحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة، ولعل أهم المشاكل التي تُرى أنها تشكل عائقًا لتحقيق هذا المقصد، إشكالية استحداث مناصب الشغل، فمنذ أزمة الكساد الكبير 1929، التي شهدها الاقتصاد العالمي، أدت إلى فقدان العديد من هذه المناصب، وقد عجزت الاقتصاديات الصناعية الكُبرى عن توفير مناصب شغل تتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى اختلال سوق العمل، باعتباره أهم الأسواق وذلك لما يسببه من آثار سلبية على باقي توازنات الأسواق الاقتصادية الكلية الأخرى، ومنذ ذلك الحين، ظهرت من العديد النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير وتوضيح العوامل المؤثرة، ووضع سياسات وبرامج تهدف إلى المساعدة في تحفيز على استحداث مناصب الشغل وتشجيع الإستثمار الخاص، بغية تصحيح مسار التنمية، والسعودية والجزائر، على غرار باقي دول العالم لم تكن بمنأى عن عن هذه الضواهر والتطورات.

على هذا الأساس قامت الجهات الحكومية في السعودية، والجهات والسلطات العمومية في الجزائر، باتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وقد تم ارساء القواعد السياسية والقانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

وقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة في المملكة العربية السعودية تركيزًا متزايدًا لمرافقة ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تماشيًا مع مستهدفات رؤية 2030، وذلك لرفع مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 429 ألف منشأة في 2016 إلى أكثر من 1.14 مليون منشأة في 2022 بنسبة نمو 166% منذ إطلاق الرؤية. (الوطني، 2025).

وإلى جانب ذلك، قامت السلطات بتعميق هذه الإصلاحات الاقتصادية، من خلال إنشاء شبكات دعم مالي من هيئات عامة وخاصة، من أجل تحسين المحيط الاقتصادي وإعادة تأهيله للتخفيف من حدة المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور القطاع.

بهذا الصدد، وباعتبار الدور الفعال الذي تلعبه المرأة في المجتمع، فقد حضيت بنفس العناية المتعلقة بسياسة تشجيع المقاولاتية النسوية ودعم المشاريع النسوية، وذلك عن طريق سياسة الدعم المالي والمرافقة في الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات التي اتخذت على عاتقها مسؤولية الاهتمام ومتابعة وتدعيم نشاط هذه المؤسسات داخل المحيط الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق، تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: فيما تتجلى استراتيجيات الدعم المالي الحكومي للمشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة في السعودية والجزائر؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعًا يحتل مكانة مهمة ومتميزة في اقتصاديات مختلف دول العالم في الوقت الراهن، خاصة في ظل تقلبات أسعار المواد الطاقوية، وزيادة حجم الانبعاثات الغازية المضرة للبيئة، في حين تساهم برامج النجاعة الطاقوية في اصلاح الدعم ، وتحسين كفاءة التنمية المستدامة في بعدها البيئي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتمكين الباحث من وصف وتحليل واقع السياسات الحكومية في كلا البلدين، ومقارنة أوجه التشابه والاختلاف من حيث الأهداف، الآليات، والنتائج.

أدوات الدراسة:

أما من حيث أدوات الدراسة فقد تم الاعتماد على مختلف المقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الثانوية، وتشمل:

- الوثائق الرسمية الحكومية) (تشريعات، تقارير وزارية).
- تقارير وإحصائيات صادرة عن منظمات دولية كالبنك الدولي، UN Women وصندوق النقد الدولي.
- الدراسات الأكاديمية السابقة.
- مواقع إلكترونية رسمية ومقالات صحفية موثوقة.

خطة الدراسة:

- المحور الأول: الإطار النظري للدعم الحكومي المالي.
- المحور الثاني: آليات وبرامج الدعم الحكومي المالي الموجهة للمشاريع النسائية.
- المحور الثالث: محاكاة بين الاستراتيجية الجزائرية السعودية للدعم الحكومي بريادة الأعمال النسائية.
- المحور الرابع: آفاق تطوير الدعم الحكومي المالي وتعزيز دوره في تمكين المشاريع النسوية.

محاور الدراسة:

لمعالجة ما سبق تم تنظيم هيكل البحث، بالتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للدعم الحكومي المالي

1. مفهوم الدعم المالي الحكومي:

هناك من يرى أن كلمة " الدعم " (Subsidy) مأخوذة من الكلمة اللاتينية (Subsidium) والتي تعني المساعدة والمساندة والحماية. (محمد، 2018)

ويعرف الدعم في اللغة العربية بمعنى دعم الشيء، أي بدعمه دعمًا حالة الفاقة، والدعم ما دعمه به، الدعم أن يميل الشيء فتدعمه بدعائم، والدعم القوة والمال، ويقال: فلان دعم أي مال كثيرا.

أما الدعم المالي من الناحية الاقتصادية، هو شكل من أشكال المساعدات المالية أو إعانات مقدمة إلى قطاع اقتصادي، أومؤسسة أو عمل تجاري أو حتى ما يتم أفراد، بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية والإجتماعية، وغالبًا مايتم ربط المصطلح بالدعم الحكومي، إلا أنه في بعض الأحيان قد يشتمل على دعم مقدم من المنظمات غير الحكومية وعليه يجب التفريق بين الدعم الاقتصادي المقدم من طرف الحكومة (هيئات ووكالات ومؤسسات عمومية) والدعم الاقتصادي المقدم من طرف الهيئات والمنظمات غيرالحكومية سواء كانت محلية أو دولية (رشيد، 2015).

2. أنواع الدعم الحكومي المالي:

- **الدعم الحكومي المالي الصريح:**

اتجهت الحكومة الجزائرية إلى تبني النظام الاشتراكي بعد الاستقلال واتخذت من الريع البترولي أعمدة لبناء اقتصادها والدفع بعجلة التنمية، وقد كانت سياسة الدعم باختلاف أشكاله وصوره لاسيما التحويلات الاجتماعية أحد أهم الأدوات المتبعة في تجسيد مخططاتها الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يُستخدم على مستوى أغلب الدول السائرة في طريق النماء، لهذا نجد اهتمام الجزائر بهذه الأخيرة لمساعدة مواطنيها من الأسر الفقيرة وغيرها، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها ضعف مداخيلهم وعدم استطاعتهم من تحقيق الاكتفاء من السلع والخدمات الضرورية، على غرار الصحة والتعليم. (جواني، العمراوي، 2023).

ويمكننا توضيح سياسة الدعم الإجتماعي المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية والمحمولة على عاتق الميزانية العامة للدولة من خلال الشكل التالي:

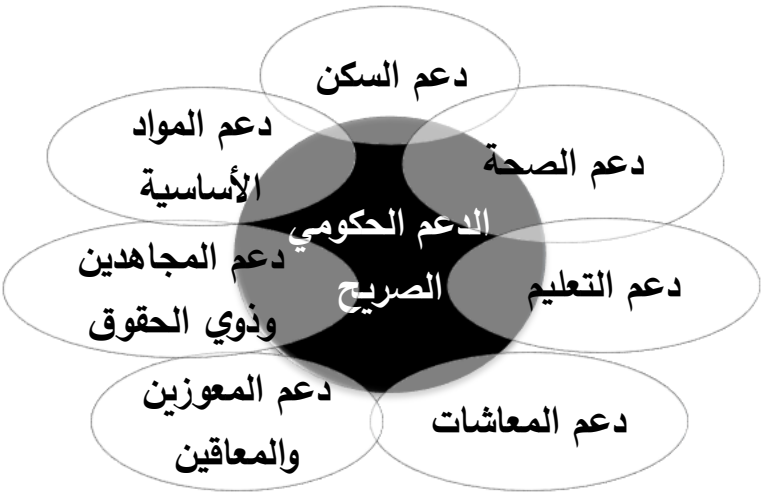

شكل (1): هيكل سياسة الدعم الصريح

- **الدعم الحكومي المالي الضمني:**

هيكل سياسة الدعم الضمني: يتمثل في قيمة الفارق الذي ينتج عن أسعار بعض السلع والخدمات ذات الطابع المحلي والأسعار المرتبطة بها على مستوى السوق العالمي أو الفرق الذي ينتج عن إجبار بعض المؤسسات الاقتصادية ببيع منتجاتها بقيمة أقل من تكلفتها التي أنتجت بها والخسائر التي تتكبدها نتيجة هذه الإجبارية (الزهراء الفور كريمة، لعيدي فاطمة، 2022).

بهذا الصدد، يظهر لنا بأن الدعم الضمني يعتبر دعم لملئ فراغ العجز والتحكم في توازن بعض المؤسسات الإستراتيجية من خلال تدخل الدولة بتحديد بعض أسعار خدماتها وسلعها عند مستوى يقل عن تكلفتها الاقتصادية، مع إجبار تلك المؤسسات بتوزيعها عند سعر مقنن ومعين مسبقًا، ويشمل الدعم الضمني مايلي:

- دعم المواد الطاقوية.
- النفقات الجبائية.
- الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية.
- تدخلات الخزينة العمومية.
- الإعانات المخصصة لدعم معدلات الفائدة على مستوى البنوك.

بهذا الصدد، يمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

شكل (2): هيكل سياسة الدعم الضمني

- **خصائص الدعم الحكومي المالي:**

يعتبر الدعم الحكومي المالي واحد من أهم أشكال الدعم، ويتميز عن باقي الأشكال في عدة نقاط نذكرها فيما يلي:

- الدعم الحكومي له جهة مانحة ووحيدة وهي الدولة (جهة عامة)، بحيث لايمكن اعتبار وجود دعم من جهة خاصة أو منظمات غير حكومية على أنه دعم حكومي.
- يعتبر الدعم الحكومي أداة من أدوات السياسة الإنفاقية لإعادة توزيع الدخل وتخفيف حدة التباين في مستويات الدخل، أي أنه يندرج ضمن الميزانية العامة للدولة بغض النظر أكان صريح (ظاهر) أو ضمني.
- الدعم الحكومي يمكن أن يستهدف كامل فئات المجتمع دون استثناء، كما يمكن كذلك أن يكون موجه لفئة محددة بشروط معينة.
- الدعم الحكومي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة تفيد المجتمع في حل أو معالجة مشكلة ما، أو التخفيف من آثارها، كتدخل الدولة لكبح ارتفاع الأسعار مثلًا.
- الدعم الحكومي يكون بدون مقابل مادي أو ربح اقتصادي يعود بالفائدة على الخزينة العمومية، أي أن الدولة هل من تتحمل تكاليف هذا العبئ. (الطائي، 2014)

- **دراسة قياسية لتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر خلال الفترة: 2001-2020**

تحليل شامل للتوزيع الجندري والاتجاهات الزمنية:

أهداف الدراسة القياسية:

- دعم الدراسة بشكل عام والتمكن من المقارنة بين البلدين.
- تحليل اتجاهات تمويل المؤسسات المصغرة وريادة الأعمال النسائية في الجزائر.
- دراسة الفجوة الجندرية في الحصول على التمويل.
- تطوير نماذج قياسية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.
- تقييم المخاطر والتقلبات في القطاع.

النتائج الرئيسية:

- متوسط نسبة مشاركة المرأة: 18.2%.
- إجمالي المشاريع الممولة:4,069 مشروع.
- أعلى نسبة مشاركة نسائية بلغت: 24.16% في 2004.
- أقل نسبة مشاركة نسائية بلغت: 12.5% في 2007.

أهم النتائج والاستنتاجات توضح من خلال مايلي:

جدول (1): مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية الأساسية

المتغير	المتوسط	الوسيطة	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العليا	معامل الاختلاف(%)
نسبة مشاركة المرأة(%)	18.17	17.62	4.25	12.50	24.16	23.40
مشاريع النساء	37.00	33.50	17.33	15.00	73.00	46.84
مشاريع الرجال	166.45	146.50	66.17	91.00	267.00	39.77
إجمالي المشاريع	**203.45**	**180.00**	**83.43**	**120.00**	**340.00**	**41.01**

الإحصائيات الوصفية الأساسية:

- إجمالي المشاريع الممولة : 8,800 مشروع على مدى 20 عامًا.
- متوسط نسبة مشاركة المرأة : 13.3% مع انحراف معياري 6.8%.
- متوسط المشاريع السنوية : 440 مشروع، مع تذبذب كبير (معامل الاختلاف : 80.8%)
- الاتجاهات الزمنية الرئيسية:

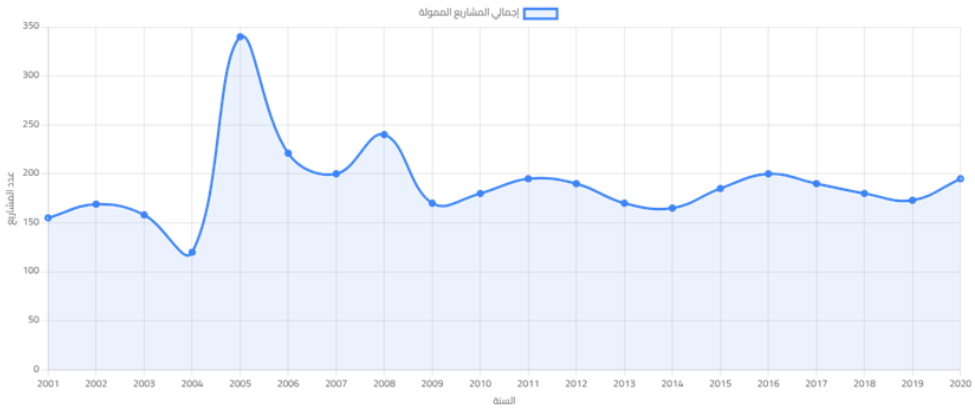

شكل (3): تطور إجمالي المشاريع الممولة عبر الزمن

شكل (4): مقارنة المشاريع الممولة حسب الجنس عبر الزمن

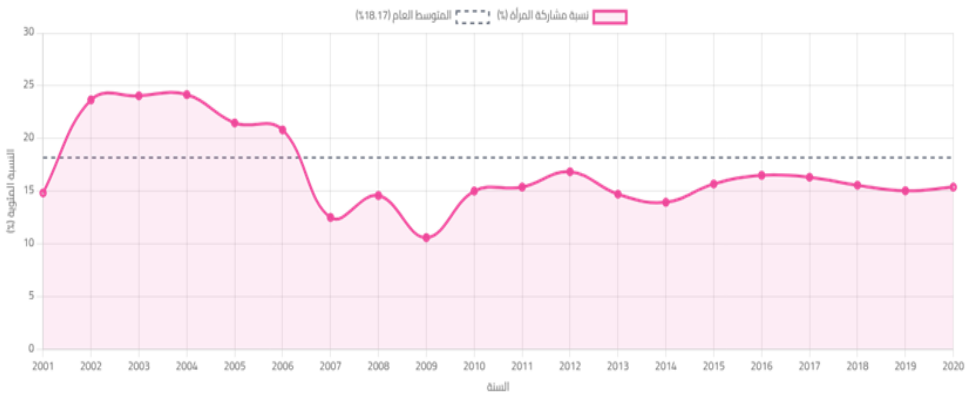

شكل (5): تطور نسبة مشاركة المرأة (%)

- الذروة التاريخية: 2011-2012 مع أكثر من 1,300 مشروع سنويًا.
- أعلى مشاركة نسائية : 2003-2004 بنسبة 24%.
- انخفاض ملحوظ : في السنوات الأخيرة (2016-2020).

النمذجة القياسية:

أداء النماذج القياسية:

- نموذج نسبة مشاركة المرأة: $R^2 = 0.127$
- نموذج إجمالي المشاريع $R^2 = 0.195$
- نموذج مشاريع النساء $R^2 = 0.021$

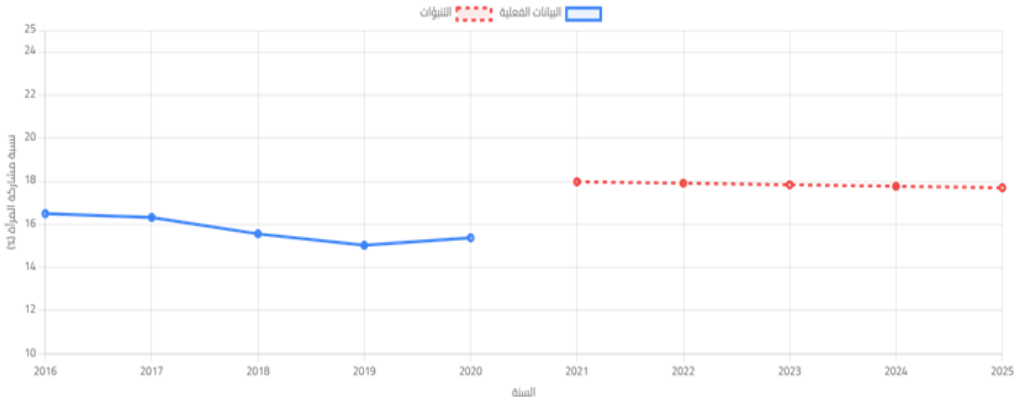

شكل (6): التنبؤات المستقبلية لنسبة مشاركة المرأة

- نموذج الانحدار الخطي اللوجستي أظهر اتجاهًا تنازليًا طفيفًا في نسبة مشاركة المرأة.
- معامل التحديد 0.102 : (R^2) لنموذج نسبة المشاركة النسائية.
- التنبؤات للفترة 2021-2025 : تشير لاستقرار نسبي حول 12-14%.

تحليل المخاطر:

مؤشرات المخاطر الرئيسية:

معامل الاختلاف للمتغيرات:

- نسبة مشاركة المرأة: 23.4%
- مشاريع النساء: 46.8%
- مشاريع الرجال: 39.8%
- إجمالي المشاريع: 41.0%

السنوات عالية المخاطر:

- 2005: ارتفاع حاد في التمويل (340 مشروع).
- 2007: انخفاض كبير في نسبة المرأة (12.5%).
- 2004: أدنى حجم تمويل (120 مشروع) .

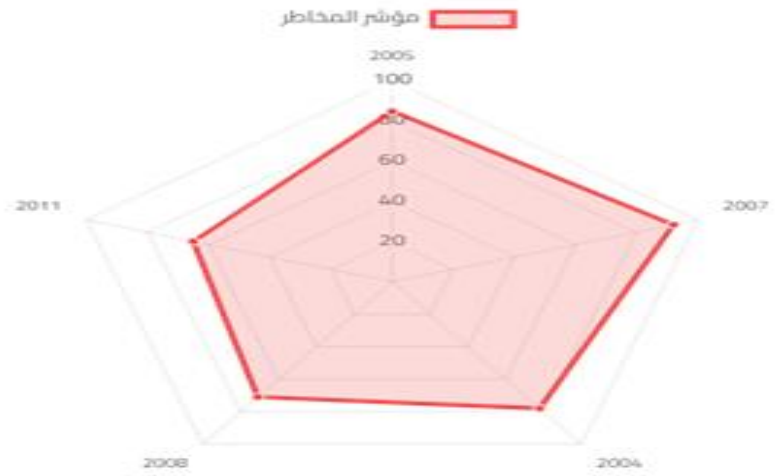

شكل (7): مؤشر المخاطر المركب

- مؤشر المخاطر المركب: 0.47 (متوسط).
- أعوام عالية المخاطر: 2011، 2012، 2009 (تقلبات شديدة).
- احتمالية النمو السلبي: 55% للمشاريع النسائية.

التحليل الجندري (حسب الجنس ذكر/أنثى):

التوزيع الإجمالي للمشاريع حسب الجنس.

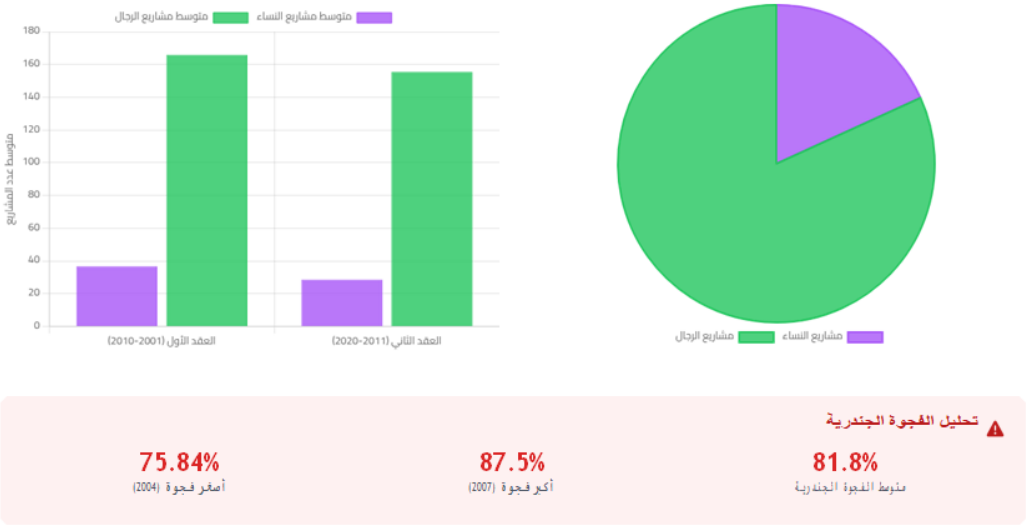

شكل (8): مقارنة بين العقدين

- فجوة جندرية واضحة : 86.7% من المشاريع للرجال مقابل 13.3% للنساء.
- عدم استقرار في المشاركة النسائية عبر العقدين.
- تحسن نسبي في بعض السنوات (2003، 2017) لكن غير مستدام.

النتائج الرئيسية:

الفجوة الجندرية المستمرة:

تشير البيانات إلى وجود فجوة جندرية كبيرة في الحصول على تمويل المؤسسات المصغرة، حيث تحصل المرأة على 18.2% فقط من إجمالي التمويل.

التقلبات الزمنية:

شهد القطاع تقلبات كبيرة عبر الزمن مع ذروة في 2005 و2008، وانخفاضات ملحوظة في السنوات الأخرى.

الاتجاه العام:

تشير النماذج القياسية إلى اتجاه تنازلي طفيف في نسبة مشاركة المرأة، مما يتطلب تدخلات سياسية عاجلة.

التوصيات الاستراتيجية:

سياسة التمكين الاقتصادي:

- تخصيص حصة إلزامية 30% للمرأة من التمويل.
- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل للنساء.
- تقديم برامج تدريبية متخصصة.

إدارة المخاطر:

- تطوير آليات التسيير للحد من التقلبات المالية.
- إنشاء صندوق ضمان المشاريع النسائية.
- تحسين أنظمة المتابعة والتقييم.

المراقبة والتقييم:

- إنشاء نظام مراقبة دوري للفجوة الجندرية.
- تطوير مؤشرات أداء متقدمة.
- إجراء دراسات تأثر منتظمة.

بناءً على ما سبق، يمكننا تلخيص أهم التوصيات فيما يلي:

- تعزيز المشاركة النسائية من خلال رسم برامج تحفيزية مستهدافة.
- العمل على استقرار آليات التمويل لتجنب التذبذبات الحادة.
- وضع أهداف كمية واضحة لزيادة نسبة المشاركة النسائية إلى 25% على الأقل.
- تطوير آليات المتابعة والتقييم المستمر للأداء.

المحور الثاني: آليات وبرامج الدعم الحكومي المالي الموجهة للمشاريع النسائية

1. آليات وبرامج الدعم الحكومي المالي في الجزائر:

مفهوم المقاولاتية:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من بين المفاهيم التي لاقت اهتمامًا بالدراسة والتحليل من طرف الباحثين الأكاديميين مثل H.Fayolle، Shumpetr، H.Mintzberg وغيرهم الذين كان محور اهتمامهم محاولة الوصول إلى تعريف شامل للمقاولاتية، ويلقى الإجماع عند الباحثين في هذا المجال خاصة عند تحليل هذا المفهوم مع المفاهيم المتعلقة بإنشاء مؤسسة صغيرة.

عرفت شركة Smart And Conant ريادة الأعمال بأنها عملية ديناميكية يجمع فيها الشخص بين التفكير الإبداعي لتحديد احتياجات السوق والفرص الجديدة، مع القدرة على إدارة وتأمين الموارد والتكيف مع البيئة لتحقيق النتائج المرجوة، وكذا تحمل جزء من المخاطر المرتبطة بالمشروع.

كما يعرف المقاول حسب قاموس اكس فورد الاقتصادي على أنه الشخص المسؤول بشكل عام عن اتخاذ القرارات في المؤسسة مقابل تلقي الأرباح أو تحمل الخسارة الناجمة عن نشاط المؤسسة، كما أن المقاول ليس بالضرورة هو الشخص الذي يساهم برأس مال المؤسسة، إلا أنه يجب عليه أن يضمن الأموال التي يحصل عليها من مختلف الأطراف. (كروش، لعقاب، 2020)

كما عرف المشرع الجزائري المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها" عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئًا أو أن يؤدي عملًا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها " استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريًا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم. (وآخرون، 2022)

جدول (2): الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية

المجال	الأثر الاقتصادي	الأثر الاجتماعي
التمويل	إعادة توزيع الدخول لفائدة النساء وتعزيز التوازن الاقتصادي	زيادة الدخول وتحقيق الرفاه الاجتماعي
التوظيف وخلق فرص العمل الإبتكار وريادة الأعمال	امتصاص البطالة وخلق وظائف مناسبة للمرأة دفع عجلة الابتكار وإدراج التكنولوجيا في عملية الانتاج والتصنيع	تحسير رفاه الأسر والمجتمع من خلال استثمار العائدات تعزيز الأدوار التقليدية للنساء وتشجيع التفكير المستقل
التعليم والتدريب العدالة في الحقوق	تمويل برامج تدريبية ودورات تعليمية لتطوير المهارات تقليص الفجوة الاقتصادية بين الجنسين	توفير فرص تعليمية مناسبة للمرأة إشراك المرأة في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير التالية:

UN Women (2018). "The Power of Women's Entrepreneurship in Achieving the SDGs"

https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/06/annual-report-2018-2019

Global Entrepreneurship Monitor (GEM) (2020). "Women's Entrepreneurship Report"

https://www.gemconsortium.org/report/gem-202021-womens-entrepreneurship-report-thriving-through-crisis#:~:text=In%20its%202020%2F21%20Women%27s,18.7%25%20in%20the%202019%20report

. **World Bank (2020). "Women, Business and the Law 2020"**

https://www.worldbank.org/404_response.htm

من خلال جدول (2) أعلاه، يظهر الأثر الكبير للمقاولاتية أو ريادة الأعمال النسائية، سواءً ما تعلق بالشق الاقتصادي، أو الجانب الاجتماعي، كما تعتبر أحد العوامل الفعالية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشارك الأدوار، بالاضافة إلى توفير مناصب شغل خاصة، وتشجيع الأعمال الحرة.

2. أهم هيئات دعم المشاريع النسوية في الجزائر

المقصود بهيئات دعم المشاريع المقاولاتية مختلف الهياكل والآليات التي تقدم المساعدة للمؤسسات، ويتضمن الدعم المطلوب تقديمه من هذه الآليات مختلف الجوانب التي يحتاج إليها أي مشروع حديث: دراسات الجدوى، استشارات قانونية، دعم فني، دعم مالي، دعم إداري أو تسييري، دعم تسويقي، من بين هيئات الدعم على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي المرفقة في الجدول التالي:

جدول (3): هيئات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر

الهيئات	المهام	تاريخ الإنشاء
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الشباب(ANADE)	دعم ومرافقة المشاريع المصغرة للمقاولين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19إلى 40 سنة. منح الامتيازات	1997
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	التوجيه والمرافقة ومنح الامتيازات الإشراف على الشباب الوحيد	2001
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)	تطورت مهامها كالتالي: 1994– تأمين العاطلين المسرحين 1998- دعم إعادة إدماج المسرحين ومساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات 2004- دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين المسرحين والذين تتراوح أعمارهم مابين30إلى55سنة.	مهمة خلق النشاط إبتداءمن2004
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	منح القرض المصغر من أجل خلق النشاط (100.000 إلى 1.000.000دج)	2004

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الهيئات المذكورة في الجدول.

جدول (4): تمويل المؤسسات المصغرة: من 2001 إلى غاية 2020/12/31

السنوات	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع الممولة لفائدة الرجال	عدد المشاريع الممولة لفائدة النساء	نسبة مساهمة المرأة مقارنة بالرجال في مجال المقاولاتية
2001	155	132	23	14.83%
2002	169	129	40	23.66%
2003	158	120	38	24.05%
2004	120	91	29	24.16%
2005	340	267	73	21.47%
2006	221	175	46	20.81%
2007	200	175	25	12.5%
2008	240	205	35	%14.58
2009	400	349	51	%12.75
2010	474	438	36	%07.59
2011	1146	1091	55	%04.79
2012	1389	1315	74	%05.32
2013	830	782	48	05.78%
2014	902	859	43	04.76%
2015	373	321	52	13.94%
2016	120	101	19	15.83%
2017	72	55	17	23.61%
2018	236	224	12	%05.08
2019	157	143	14	%08.91
2020	66	54	12	%18.18

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مصلحة الإعلام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المأولاتية.

نلاحظ من خلال جدول (4) مدى مساهمة المقاولاتية النسوية في ريادة الأعمال، حيث بلغت سنة 2017، 23.61% كمت بلغت نسبة 18.18%، سنة 2020 ، وللعلم، هذه دراسة حالة لمنطقة فقط من مناطق الجزائر، وهو مايعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة في دعم ومرافقة المقاولاتية النسوية، وسنوضح من خلال الشكل التالي ما سبق:

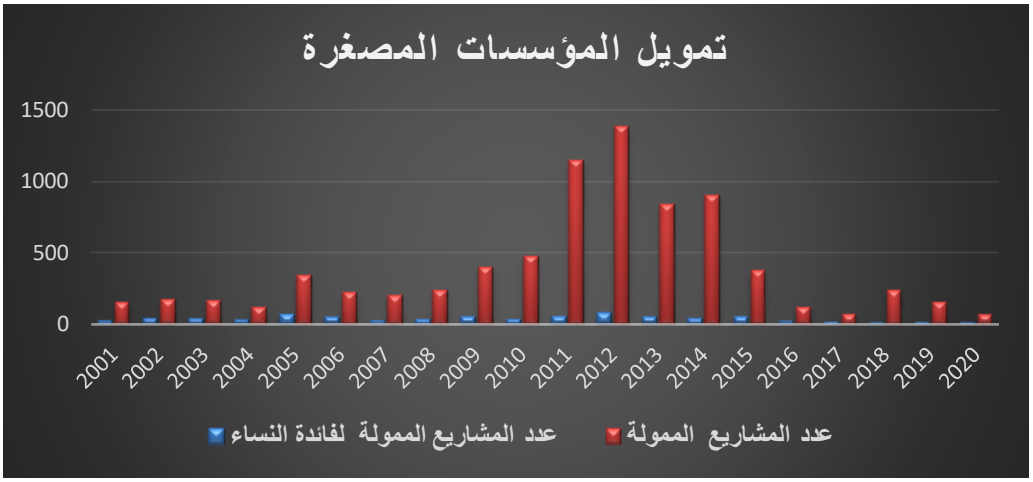

شكل (9): تمويل المؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مصلحة الإعلام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المالولاتية.

من خلال الشكل الظاهر أعلاه، و مابين الفترة الممتدة ما بين 2001-2020، يتبين الفرق الواضح بين عدد المشاريع الممنوحة للرجال والعنصر النسوي، حيث يعتبر الأمر عاديًا، لاسيما وأن الرجال يحتلون الريادة في ريادة الأعمال، كما يُستنتج أنه رغم الجهود المبذولة في سبيل تنمية روح المقاولتية النسوية، إلا أنه تبقى التحديات قائمة، التي تتطلب المزيد من الجهود لتحقيق الغايات المقصودة.

3. آليات وبرامج الدعم الحكومي المالي في السعودية:

تسعى المملكة العربية السعودية، في ظل رؤيتها 2030 ، إلى الاهتمام البالغ باشراك قطاع المشروعات الصغيرة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة تقدر بحوالي 21.9% من مجموع الناتج المسجل عام 2016، قبل أن ترتفع إلى 22 % عام 2017، كما بلغت مساهمته في الشق المتعلق بالتوظيف على مستوى القطاع الخاص، بما يُقارب 64%، إضافةً إلى تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هيكل الميزان التجاري، بأكثر من 5% من إجمالي الصادرات الكلية. (منشآت تقرير، 2024).

بهذا الصدد، فقد قامت المملكة بتوفير أطر قانونية مناسبة لضمان مرافقة وتمويل هذه المشاريع، بالإضافة الى اشتراط نسبة من التمويل الذاتي لهذه المؤسسات، وكل هذا عن طريق مؤسسات مصرفية وغير مصرفية، متخصصة في تمويل هذا النوع من المشاريع، حيث بلغ إجمالي هذه المؤسسات 34 مؤسسة، منها 13 مؤسسة مصرفية، و 21 غير مصرفية، وقد بلغ مجموع الإئتمان الممنوح لشركات هذا القطاع سنة 2018، حوالي 93 مليار ريال عام 2018، ممثلًا نسبة 5% من مجموع الدعم المصرفي، (اسماعيل، 2019) وذلك عن طريق برامج وهيئات متخصصة، يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

- **الهيئات والمبادرات الداعمة ماليًا لريادة الأعمال والمشاريع النسائية بالسعودية:**

جدول (5): الهيئات والمبادرات الداعمة ماليًا لريادة الأعمال والمشاريع النسائية بالسعودية

الهيئة/المبادرة	نوع الدعم	المجالات المستهدفة
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"	تدريب، مرافقة، استشارات، تمويل	ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة
برنامج "كفالة"	ضمان القروض التمويلية	دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء
مؤسسة "سعودية" لدعم المشاريع النسائية	تدريب عن طريق تنظيم ورشات عمل، تمويل	الدعم الأولي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء
جمعية "النساء السعوديات"	تدريب، استشارات قانونية وتجارية	تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في مختلف القطاعات
بنك التنمية الاجتماعية	قروض ميسرة وتمويل جماعي للمقاولاتية النسوية	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء
مبادرة "المرأة في التقنية" من مركز التميز	تدريب وتمويل المشاريع ذات الطابع التقني	ريادة الأعمال التقنية، الابتكار والتطوير
منصة "دروب"	دورات تكوينية الكترونية عبر منصات التواصل لتطوير المهارات	ريادة الأعمال، تطوير المهارات المهنية
برنامج "التمويل النسائي" من الصندوق الوطني	تقديم قروض ميسرة، تمويل عمليات التدريب والاستشارات	تقديم الدعم المالي وتمويل المشاريع النسائية
مسرعات الأعمال وحاضنات المشاريع	تمويل، تدريب، استشارات ومرافقة على الواقع	ريادة الأعمال في مختلف المجالات
برنامج "سيدات الأعمال" من غرفة الرياض	تعزيز الفعالية التجارية ودعم متواصل للمستثمرين	تمكين سيدات الأعمال وتطوير الأعمال التجارية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	دعم الأعمال الحرة، ومنح فرص للتدريب والعمل	ريادة الأعمال الحرة، والعمل المستقل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الرسمية للهيئات المذكورة في الجدول.

- **الاستراتيجيات المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية لتنمية ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة:**

اهتمت المملكة اهتمامًا بالغًا ضمن رؤيتها 2030، بمرافقة ودعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على غرار النسائية منها، عن طريق اتباعها لاستراتيجيات معينة ومؤسسات مصرفية وغير مصرفية متخصصة في هذا المجال، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ويمكن توضيح ذلك، وفقًا للنقاط التالية:

- **الهيكل المرتبط بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:**

تعتمد الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تصنيف هذه المؤسسات إلى معيارين يتمثلان أساسًا في حجم العمالة بالإضافة إلى قيمة المبيعات السنوية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (6): معايير تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالسعودية

نوع المنشأة أو المشروع	مشروعات متناهية الصغر	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
حجم العمالة	أقل من 5 عمال	ما بين 6 إلى 49 عاملًا	ما بين 50 إلى 249 عاملًا
حجم المبيعات	أقل من 3 مليون ريال سعودي	ما بين 3 إلى 40 مليون ريال سعودي	ما بين 40 مليون وأقل من 200 مليون ريال سعودي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد تقرير صندوق النقد الدولي "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، متوفر على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf

الإطار القانوني والتنظيمي:

ترتبط عملية توفير الأطر القانونية بمجموعات من الهيئات المخول لها والمتخصصة في هذا المجال، فمنها من تقوم باصدار التراخيص ومنها ما تسهر على تسجيل المشروعات ومرافقتها، ومنها ما توفر سبل الدعم المالي وغير المالي، ولعل هذه الهيئات تتمثل أساسًا فيما يلي:

- وزارة التجارة والاستثمار.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- صندوق الموارد البشرية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية.

استراتيجيات تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

يقوم تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على شقين، يتمثل الأول في التمويل الذاتي لهذه المؤسسات، أما الثاني فيكون خارجيًا من طرف المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية الحكومية وشركات التمويل، حيث بلغ مجموع المؤسسات المصرفية التي تقدم تمويلات لهذه المنشآت حوالي 34 مؤسسة منها 13 مصرفية و 21 غير ذلك.

الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

بلغت مساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل كبير من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة المساهمة ما يقارب 21.9% من المجموع الإجمالي لسنة 2016، قبل أن ترتفع إلى غاية نسبة 22.3% سنة 2017، كما بلغت نسبة مساهمته في عملية التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64% بالإضافة إلى تدعيم هيكل الميزان التجاري بما يتجاوز نسبة 5% (المنعم، 2019) من إجمالي الصادرات الكلية، حيث يمكن إبراز ما سبق من خلال الشكل التالي:

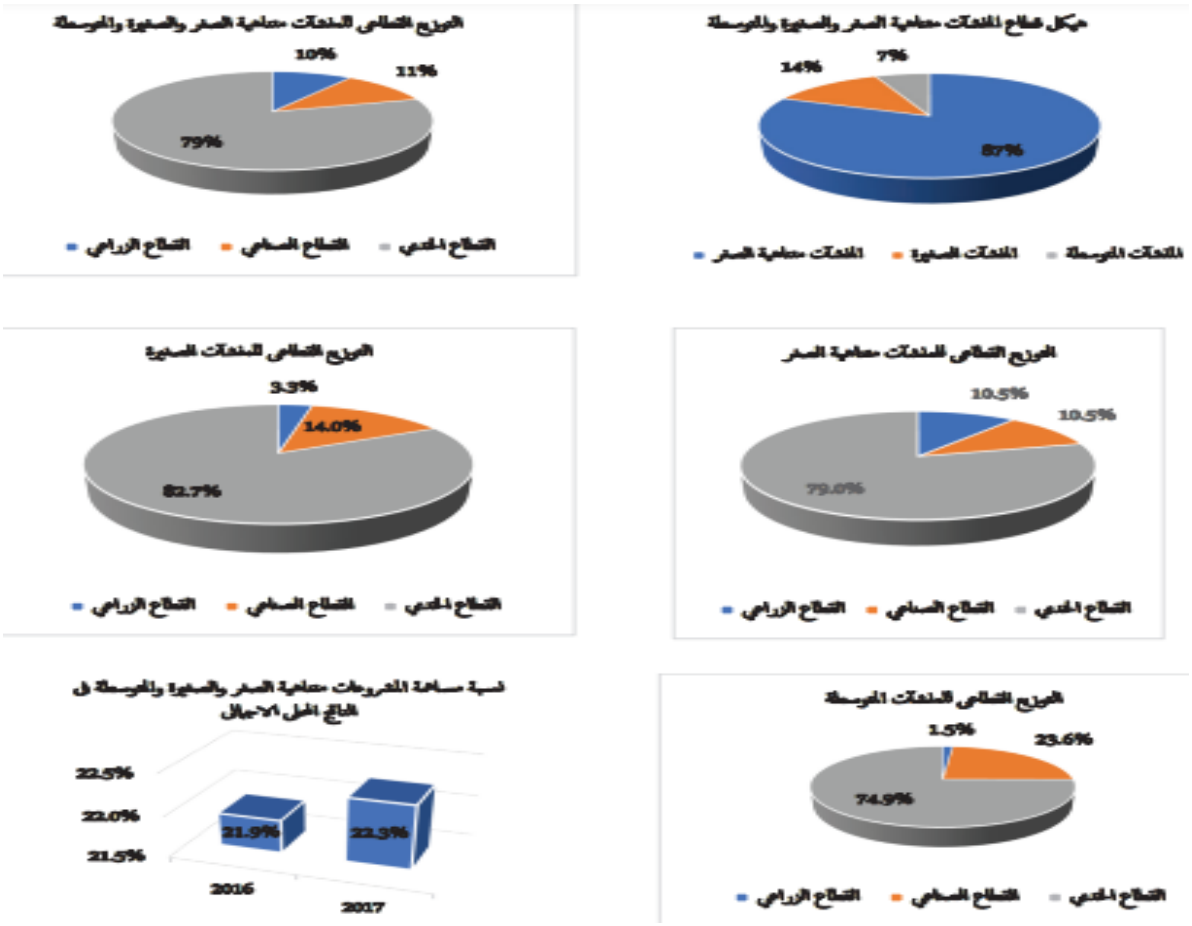

شكل (10): هيكل ومساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اقتصاديًا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد تقرير صندوق النقد الدولي "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، متوفر على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf

المحور الثالث: محاكاة بين الاستراتيجية الجزائرية السعودية للدعم الحكومي بريادة الأعمال النسائية

يعتبر الدعم الحكومي المالي لريادة الأعمال النسائية عاملًا فعالًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على هذا الأساس، سوف نتناول خلال هذا المحول مقارنة بين الاستراتيجية المطبقة في هذا المجال بين كل من المملكة العربية السعودية والجزائ، بالتركيز على السياسات المالية المتبعة من طرف كل دولة، والمبادرات الحكومية والبرامج التي تهدف إلى تمكين العنصر النسوي من ولوج مجال ريادة الأعمال، رغم أننا تطرقنا سابقًا للاستراتيجيات المتبعة، سوف نستعرض خلال هذا المحور كذلك أوجه التشابه والاختلاف.

1. الإستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لدعم ريادة الأعمال النسائية

يمكن عرض الإستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لدعم ريادة الأعمال النسائية، من خلال النقاط التالية:

- صندوق دعم المقاولاتية النسوية: عن طريق إنشاء العديد من الصناديق الموجهة مهامها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها المقاولاتية النسوية.
- الدعم الحكومي المالي المباشر: يكون ذلك عن طريق تقديم الحكومة الجزائرية لقروض مباشرة وبرامج تدريبية، كما تكون هناك تحفيزات ضريبية وشبه ضريبية بشكل غير مباشر.
- برامج التدريب والتطوير: من خلال تنظيم ورشات بالتنسيق مع المؤسسات التدريبية الخاصة والجامعات، إستعانةً بالخبرة الجامعية في مجال التسيير المحاسبي المالي والاقتصادي. (Authority, 2020)

2. الإستراتيجية المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية لدعم ريادة الأعمال النسائية.

يمكن عرض الإستراتيجية المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية لدعم ريادة الأعمال النسائية، من خلال النقاط التالية:

- صندوق التنمية الصناعية السعودي: يهتم هذا الصندوق وغيره من الصناديق بتخصيص قروض موجهة لهذا النوع من المؤسسات والمشاريع النسائية.
- المنصات الإلكترونية: خصصت الحكومة السعودية هذه المنصات بهدف تسهيل الاجراءات الإدارية وغيرها، لاسيما مع خصوصيات النساء في التنقل، وغيرها، مثل منصة "مراس"، التي تدعم الصناعة والتجارة الالكترونية.

- برنامج "الريادة النسائية": يصبو هذا البرنامج، وبرامج أخرى مماثلة إلى تقديم الدعم اللازم للنساء في مجال ريادة الأعمال، ويشمل التوجيه والمرافقة والإرشاد، وتوفير المساحات التعاونية اللازمة لبدئ وتجسيد مشاريعهن.

3. أوجه التشابه واختلاف الاستراتيجيات بين الجزائر والمملكة العربية السعودية:

أوجه التشابه:

- تقوم استراتيجة كل من البلدين على تقديم دعم حكومي مالي مباشر ميسرًا للمشاريع النسائية.
- كل من الجزائر والسعودية يسهران على تقديم برامج تدريبية وتكوينية ومرافقة للمشاريع النسائية، بغية تحقيق أهداف هذه المؤسسات بأقصى درجة من الكفاءة.
- يظهر الاهتمام البالغ لكل من الجزائر والسعودية في تخصيص الفئة النسائية بتسهيلات خاصة متعلقة بالإجراءات دون غيرها من الرجال، وذلك عن طريق وضع منصات إلكترونية خاصة.

أوجه الاختلاف:

- تعرف المشاريع المرتبطة برياجة الأعمال النسائية بالمملكة تطور أكبر في مجال اعتماد التكنولوجيا بسبب التركيز على الابتكار والاستفادة من التجارب الدولية في مجال التجارة والصناعة، بينما في الجزائر لا زالت ترتكز على النشاطات التقليدية.
- السعودية تقدم تحفيزات جبائية وتسهيلات ضريبية ودعم مالي حكومي واسع مقارنة بالجزائر، وهذا يعود لطبيعة السياسة المالية الخاص بكل دولة.

4. الفرص والتحديات لريادة الأعمال النسائية المشتركة لكل من المملكة العربية السعودية والجزائر:

الفرص:

- كل من الجزائر والسعودية يقدمان فرصًا واسعة أمام النساء لتعزيز روح المقاولاتية لديهن، من خلال البرامج الحكومية المخصصة لهذا المجال.
- وجود فرص للتعاون بين القطاع العام والخاص لدعم ريادة الأعمال النسائية من أجل رفع فرص الدعم والتمويل المالي والتخفيف من نفقات الحكومة.(kabbaj, 2020)

التحديات:

- القيود الثقافية والاجتماعية التي تحول أحيانًا دون النساء وممارستهن وتبنيهن لمشاريع معينة عرف امتهانها من طرف الرجال.
- صعوبة وصول التمويل لبعض المناطق وعدم وجود برامج تتناسب مع هذه المناطق على مستوى كل البلدين.

5. دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والسعودية:

تركز هذه الدراسة على التحليل المقارن بين الاستراتيجيات والسياسات الحكومية للدعم المالي الموجه للمشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والسعودية، وذلك بهدف استكشاف أوجه الشبه والاختلاف بين البلدين في هذا المجال، وتقييم مدى فعالية كل نموذج في تعزيز ريادة الأعمال النسائية.

في الجزائر قدرت نسبة النساء من التجار الفرديين سنة 2021 بحوالي 8.08% و نسبة النساء من أصحاب الشركات قدرت بما يعادل 6.8% ، بينما شهدت نسبة النساء من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالسعودية نسبة معتبرة قدرت بمايقارب 45% خلال السنة ذاتها . أما في سنة 2023 فقد بلغت نسبة نسبة النساء من أصحاب الشركات في الجزائر 6.53% مما يعني انها بقيت مستقرة في نفس معدل سنة 2021 ولم تحقق اي ارتفاع ملحوظ.

في سنة 2025 بلغ عدد القروض الصغيرة للسيدات الجزائريات (ANGEM) مايعادل 626,110 قرضا مصغرا، بينما في السعودية قدر عدد رخص الأعمال الجديدة للسيدات ب 139,754 رخصة جديدة سنة 2021.

نستخلص مما سبق ان المشاركة كانت جد ضعيفة للشابات الجزائريات تحت 30 سنة خلال الآونة الاخيرة بالرغم من ان 64% من قروض ANGEM ذهبت للسيدات خلال الفترة (2019–2021) أي 172,096نشاط نسائي (~8.39%)، و يمكننا القول ان تمويل النساء عبرANGEM شهد نموا بوتيرة جد ضعيفة خلال الخمس سنوات الاخيرة.

اما بالنسبة للسعودية فقد شهدت المقاولاتية النسوية بداية متواضعة قبل الإصلاحات ثم زيادة تدريجية في المشاركة، فقفزة كبيرة بعد رؤية 2030 (قدرت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل ب 33.2% سنة 2020) اي انها قد حققت نسبة نمو بنسبة 112% مقارنة بـ2015. 14% من النساء لديهن مشاريع قائمة في مناصب قيادية، 551,318 مالكات أعمال.

تشترك المقاولاتية النسوية بين الجزائر والسعودية في النقاط الآتية:

- وجود إرادة سياسية لدعم ريادة الأعمال النسائية ضمن خطط وطنية شاملة) رؤية 2030 في السعودية، والاستراتيجية الوطنية لدعم المقاولاتية في الجزائر.
- تركيز الدعم على المشاريع الصغيرة في القطاعات الخدمية والإنتاج المنزلي.
- اعتماد التمويل من خلال برامج حكومية متخصصة.
- وجود برامج مرافقة للتدريب والتأهيل.

تختلف المقاولاتية النسوية في الجزائر عن السعودية وفقًا لما يلي:

- السعودية تمتاز بتنوع مصادر التمويل، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص، وتمويل رأس المال الجريء، بينما تركز الجزائر أكثر على القروض الحكومية والمساعدات المباشرة.
- البيئة الرقمية السعودية أكثر تطورًا، ما ساهم في رقمنة الإجراءات التمويلية وتيسيرها.
- حجم التمويل في السعودية غالبًا أكبر، مع مرونة أكبر في آليات السداد.
- الدعم في الجزائر يشمل نسبًا أكبر من النساء في المناطق الريفية، بينما تركز السعودية على المشاريع التقنية والتجارية في المدن.

فعالية برامج ريادة الأعمال النسائية في التمكين الاقتصادي:

تشير المؤشرات إلى أن البرامج السعودية أكثر تأثيرًا من حيث زيادة نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وتحقيق نمو في المشاريع الناشئة .أما الجزائر، فرغم شمولها الجغرافي وبرامجها الاجتماعية، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات في التسيير، والمتابعة، وضعف المردودية الاقتصادية لبعض المشاريع.

من خلال ما سبق سرده بإمكاننا استنتاج تحديات مشتركة بين البلدين:

- ضعف الثقافة المالية لدى رائدات الأعمال
- البيروقراطية وصعوبة الإجراءات الإدارية.
- الحاجة إلى تطوير آليات التقييم والمتابعة.
- عدم تكافؤ الفرص في بعض المناطق الجغرافية.

يمكننا استنباط نقاط القوة الاتية في كل من النموذجين الجزائري والسعودي:

- السعودية: تنوع أدوات التمويل، استخدام التكنولوجيا، التكامل بين الجهات الداعمة.
- الجزائر: استهداف الفئات الهشة، مرونة في منح القروض البسيطة، دعم الحرف التقليدية والأنشطة المنزلية.

وكخلاصة للدراسة التحليلية:

من خلال المقارنة، يتضح أن كلا البلدين قد حقق تقدمًا في مجال دعم المشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة، مع تباين في الأساليب والنتائج. ويُظهر التحليل أن تعزيز فعالية هذه البرامج يتطلب تطوير التشريعات، وتحسين التنسيق، وتكثيف الدعم الموجه لبناء القدرات والتدريب المالي.

أكدت التجربة السعودية على الدور الحاسم للسياسات الحكومية في تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تمويل مشاريعها الصغيرة والمتوسطة .ورغم بعض التحديات، فإن البيئة الحالية أكثر انفتاحًا ومرونة، مما يمهد الطريق نحو مشاركة نسائية أوسع في الاقتصاد الوطني.

توصيات لتطوير الاستراتيجيات المتبعة لدعم ريادة الأعمال النسائية:

- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية بغية وضع برامج مشتركة.
- العمل على تعزيز برامج خاصة بالنساء لاسيما في برامج التسويق والتجارة الالكترونية
- زيادة الوعي المجتمعي، بضرورة إشراك المرأة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب مع قدراتها.
- تعزيز تكوين العنصر النسوي في مجال المحاسبة والمالية، باعتبار أهمية هذا العنصر في نجاح المشاريع ودراستها والمفاضلة بينها قبل الشروع فيها. (Al-saadi, 2020)

آفاق الدراسة:

تسمح هذه الدراسة بفتح آفاق واسعة لإجراء دراسة معمقة حول ريادة الأعمال النسائية، لاسيما في المجال المحاسبي والمالي، على مستوى كل من البلدين، نذكرها كما يلي:

- تطوير السياسات الحكومية المتعلقة بريادة الأعمال النسائية.
- دور إشراك القطاع الخاص في دعم ريادة الأعمال النسائية.
- تعزيز المشاركة النسائية في الثورة الرقمية والتكنولوجية لريادة الأعمال النسائية.
- تعزيز التمويل الميسر للمقاولاتية النسوية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دراسة تأثير الدعم الحكومي المالي للمقاولاتية النسوية على الاقتصاد.

الخاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة الاستراتيجيات المعتمدة لدعم ريادة الأعمال النسائية من خلال تحليل الأسس المتبعة للنهوض بالمقاولاتية النسوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، على مستوى كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، حيث تبين أن الدعم الحكومي المالي، يساهم بدرجة كبيرة في إنشاء واستدامة هذه المؤسسات، التي بدورها تدر بفوائد على الاقتصاد الوطني، وتساهم ما إسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تبني مشاريع مدروسة وفعالة تتناسب مع العنصر النسوي.

وبالرغم من النجاح الذي حققته السعودية والجزائر في مجال دعم المقاولتية النسوية والتطور الذي شهدته، فإن هذا المجال يبقى يعترضه عديد الصعوبات، على غرار طبيعة البرامج المقترحة التي تجعل بعض النساء يترددن على تبنيها والإقبال عليها نظرًا لبعض العوامل الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى صعوبة بعض الإجراءات أحيانًا والشروط الإدارية لتقديم برامج الدعم الحكومي المالي، مما يستوجب المواصلة في دراسة ما يناسب ويميز العنصر النسوي عن غيره، واقتراح برامج جديدة وصيغ تمويلية خاصة، لضمان تحقيق استدامة نجاح هذه المشاريع التي لها أهمية بالغة في تحقيق رؤية كل من البلدين وتنفيذ استراتيجية كل من الحكومتين، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

أن تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يُعد خيارًا استراتيجيًا في السياسات التنموية الحديثة، وقد أظهرت التجربة الجزائرية تركيزًا على الفئات الاجتماعية الضعيفة والمناطق الريفية، بينما ركزت السعودية على الابتكار والرقمنة، ضمن إطار تطبيق رؤية 2030.

أخيرًا، يجدر التأكيد أن دعم الأعمال النسائية لا يقتصر على التمويل فقط، وإنما يحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل التكوين المتابعة، التحفيز، والاعتراف المجتمعي بقدرات المرأة على قيادة المشاريع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

جواني، حسينة، العمراوي، سليم. (2023). أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (2000-2020)، باستخدام نموذج ARDL. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، جامعة الوادي، الجزائر، 8(1).

دهينة، مريم وآخرون. (2022). الثقافة المقاولاتية ودوافع الشباب نحو المقاولة في الجزائر . *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي*، 1040-1042.

رشيد، مازن. (2015). *ماهو الدعم؟* . العربي الجديد.

صندوق التنمية الوطني. (6 مارس، 2025). *أثر تنمية المنشآات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني*. تم الاسترداد من موقع حكومي رسمي تابع لحكومة المملكة العربية السعودية: https://ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-small-and-medium-enterprises

الطائي، أحمد حافظ. (2014). سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 12(40)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

عبد المنعم، هبة، طلحة، الوليد، اسماعيل، طارق. (2019). *النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf

العقاب، جيلالي، و كروش، نورالدين. (2020). دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت. *Revue des reformes economiques et intégration en economie mondiale*، 1-17.

الفور، كريمة، لعيدي، فاطمة الزهراء. (2022). *تطبيق استراتيجية الدعم الحكومي وتحقيق عدالة اجتماعية وفعالية اقتصادية*. كتاب أعمل الملتقى الدولي حول " استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الإجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية، واقع، آفاق وتجارب دولية"، جامعة، جامعة وهران 2.

محمد، مصطفى عبد الباسط حسن. (2018). سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، بدون مجلد، العدد 64، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، 2.

منشآت، تقرير "منشآت" للربع الثاني من عام 2024م، مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على الرابط التالي: file:///C:/Users/HP/Downloads/Monshaat%20Monitor%20Q2%202024%20AR.pdf

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Al-Saadi, A. (2020). Financial Assistance for Female Entrepreneurs : A Case Study of Saudi Arabia and Algeria. *Middle Eastern Studies Journal*, 8(1), 35-50.

Kabbaj, S. (2020). Entrepreneurship and Women Empowerment: A Comparative Study between Algeria and Saudi Arabia. *Journal of Middle Eastern Economics*, 12(4), 112-125.

Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA). (2020). *Investment Opportunities in Saudi Arabia for Women Entrepreneurs*.

ثالثًا: ترجمة المراجع العربية

Abdel Moneim, H., Talha, W., & Ismail, T. (2019). *Promoting micro, small, and medium enterprises in Arab countries*. Arab Monetary Fund, United Arab Emirates. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf

Al-Four, K., & Laidi, F. Z. (2022). *Implementation of government support strategy and achieving social justice and economic efficiency*. In Proceedings of the International Conference on "Strategies and Mechanisms of Government Support from the

Perspective of Social Welfare Requirements and Economic Efficiency Demands: Reality, Prospects, and International Experiences". University of Oran 2.

Al-Oqâb, J., & Kroush, N. (2020). *The entrepreneurship house as a mechanism for strengthening the entrepreneurial spirit among Algerian university students: A case study of students at the University Center of Tissemsilt*. Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, 1–17.

Al-Tai, A. H. (2014). *Government subsidy policies in Iraq between acceptance and rejection*. Iraqi Journal of Economic Sciences, 12(40), College of Administration and Economics, Al-Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Dahina, M., et al. (2022). Entrepreneurial culture and youth motivations toward entrepreneurship in Algeria. *Journal of Human Sciences, University of Oum El Bouaghi*, 1040–1042.

Johani, H., & Al-Omrawi, S. (2023). The impact of social transfers on economic growth in Algeria during the period (2000–2020) using the ARDL model. *Advanced Economic Research Journal,* University of El Oued, Algeria, 8(1).

Mohamed, M. A. B. H. (2018). Government subsidy policies in Egypt and their impact on political and social stability. *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research,* (64), Faculty of Commerce, Assiut University, Egypt, 2.

Monshaat. (2024). *Monshaat Monitor – Q2 2024*. Small and Medium Enterprises Observatory. file:///C:/Users/HP/Downloads/Monshaat%20Monitor%20Q2%202024%20AR.pdf

National Development Fund. (March 6, 2025). *The impact of developing small and medium enterprises on the national economy*. Retrieved from an official website of the Government of the Kingdom of Saudi Arabia: https://ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-small-and-medium-enterprises

Rasheed, M. (2015). *What is subsidy?* Al-Araby Al-Jadeed.